روسيا: التسوية في أوكرانيا معقدة للغاية ونواصل المشاورات

ألمانيا تحذر واشنطن : لا تسقطوا في براثن بوتين

وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك

قوات روسية

«وكالات» : وسط جهود أميركية مكثّفة لإنهاء الحرب في أوكرانيا، أكدت روسيا أن الوضع معقد.

فقد أعلنت الرئاسة الروسية أن موسكو تواصل الاتصالات مع الولايات المتحدة بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية.

كما أضاف الكرملين في بيان أمس الثلاثاء، أنه رغم المباحثات فإن الموضوع لا يزال معقداً للغاية، وفقا لوكالة «تاس».

وحول تهديدات ترامب بشأن العقوبات على النفط الروسي: نستمر بالتواصل مع واشنطن.

جاء هذا بعدما رفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطة أميركية–أوكرانية مشتركة لوقف إطلاق النار لمدة 30 يوماً.

وكان سيد الكرملين اقترح، الجمعة، أن يتنحى زيلينسكي في إطار عملية السلام، الأمر الذي عكس تشدداً أكبر في موقف موسكو التفاوضي وأثار غضب كييف.

رغم ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاثنين، أنه واثق من أن نظيره الروسي فلاديمير بوتين «سينفذ حصته» من الاتفاق الرامي لإرساء هدنة في أوكرانيا.

وقال ترامب للصحافيين في البيت الأبيض «أريد التأكد من أنه سيفي بالتزاماته. أعتقد أنه سيفي بما قاله لي، وأعتقد أنه سينفذ حصته من الاتفاق الآن».

يذكر أن ترامب كان انتقد، الأحد، كلاً من بوتين ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، اللذين يحاول إقناعهما بالتوصل لاتفاق يوقف الحرب الدائرة بين بلديهما منذ أكثر من ثلاث سنوات.

لكن عاد وخفّف لاحقاً من نبرته تجاه بوتين ليصب غضبه على زيلينسكي، محذراً إياه من مواجهة مشاكل في حال تراجعَ عن إبرام اتفاق يمنح الولايات المتّحدة حق التعدين في أوكرانيا.

من جهة أخرى في زيارة تهدف إلى إظهار دعم بلادها لأوكرنيا لم يعلن عن الزيارة مسبقا لدواع أمنية، وصلت وزيرة خارجية ألمانيا أنالينا بيربوك إلى كييف، أمس الثلاثاء.

وحذرت وزيرة الخارجية المنتهية ولايتها في بداية زيارة الوداع إلى العاصمة الأوكرانية، الولايات المتحدة من السقوط في براثن خطط الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في إطار مفاوضات وقف إطلاق النار.

وقالت بيربوك إن بوتين يماطل ويصر على حربه غير القانونية على أوكرانيا.

كما أضافت أن ألمانيا التزمت بتقديم 130 مليون يورو إضافية (140 مليون دولار) كمساعدات إنسانية وأموال لتحقيق الاستقرار لأوكرانيا في وجه الهجمات الروسية المستمرة على أراضيها.

تأتي هذه الرحلة وهي التاسعة لبيربوك إلى أوكرانيا كوزيرة للخارجية منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، وسط جهود أميركية لإنهائها.

ومن المرجح أن تكون هذه زيارتها الأخيرة كوزيرة للخارجية، وسط المفاوضات الجارية في برلين لتشكيل حكومة ائتلاف جديدة بعد الانتخابات التي جرت في فبراير الماضي.

في حين جرى ترشيح بيربوك لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تأتي هذه التطورات بعدما رفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطة أميركية–أوكرانية مشتركة لوقف إطلاق النار لمدة 30 يوما، واقترح، الجمعة، أن يتنحى زيلينسكي في إطار عملية السلام، الأمر الذي عكس تشدداً أكبر في موقف موسكو التفاوضي وأثار غضب كييف.

رغم ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاثنين، أنه واثق من أن نظيره الروسي فلاديمير بوتين «سينفذ حصته» من الاتفاق الرامي لإرساء هدنة في أوكرانيا.

وقال ترامب للصحافيين في البيت الأبيض «أريد التأكد من أنه سيفي بالتزاماته. أعتقد أنه سيفي بما قاله لي، وأعتقد أنه سينفذ حصته من الاتفاق الآن».

وكان سيد البيت الأبيض انتقد، الأحد، كلاً من بوتين ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، اللذين يحاول إقناعهما بالتوصل لاتفاق يوقف الحرب الدائرة بين بلديهما منذ أكثر من ثلاث سنوات.

لكن عاد وخفّف لاحقاً من نبرته تجاه بوتين ليصب غضبه على زيلينسكي، محذراً إياه من مواجهة مشاكل في حال تراجعَ عن إبرام اتفاق يمنح الولايات المتّحدة حق التعدين في أوكرانيا.

من ناحية أخرى بعدما أعلنت أن مشروع الاتفاق الجديد مع الولايات المتحدة بشأن الموارد المعدنية يتناقض مع شروط اندماج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي ودستورها، عادت كيف وعلقت.

فقد أكدت كييف، الثلاثاء، أن محادثات جديدة تجري بين كييف وواشنطن بشأن اتفاق يسمح للولايات المتحدة بالوصول إلى الموارد الطبيعية الأوكرانية مقابل الحصول على الدعم الأمريكي.

وقال وزير الخارجية الأوكراني أندريي سيبيغا خلال مؤتمر صحافي، إنه من المهم على الدوام تعزيز وجود الشركات الأمريكية في أوكرانيا.

كما تابع أن هناك عملية جارية، مؤكداً أن بلاده ستعمل مع زملائها الأمريكيين من أجل التوصل إلى نص مقبول للطرفين للتوقيع عليه.

جاء هذا بعدما قال ليشينكو على الهواء مباشرة عبر قناة «رادا» التلفزيونية، أمس الثلاثاء، أن الاتفاق قد يبدو غير مقبول بالنسبة لبلاده، لكن الحكومة ووزارة العدل تعملان في إطاره.

ورأى أن كل ما يتعارض مع الدستور ويتعارض مع التكامل الأوروبي يمكن تحويله إلى مشروع عادي بالنسبة لأوكرانيا.

أيضا لفت إلى أن كييف يجب أن تأخذ في الاعتبار أن الاتفاق الذي اقترحته إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بشأن الثروات الباطنية، سيبقى لفترة طويلة.

وكان من المفترض أن يوقع ترامب وزيلينسكي على صفقة استثمار الثروة المعدنية الأوكرانية بنسختها السابقة أواخر فبراير الماضي، إلا أن المشادة التي اندلعت بينهما حينها وعلى مرأى ومسائل الإعلام قاطبة أرجأتها.

ولم تكتف الولايات المتحدة بالمطالبة بأرباح بعض المشاريع المَعدنية الأوكرانية، بل موارد النفط والغاز، المملوكة للدولة والشركات الخاصة أيضا.

بدوره، كشف الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، يوم الجمعة الماضي، أن مسودة صفقة المعادن الجديدة التي اقترحتها الولايات المتحدة «مختلفة تماما» عن إطار عمل سابق، مشيراً إلى أنها ستتطلب تقييما قانونيا إضافيا.

وأضاف في تصريحات لصحافيين في كييف أن أوكرانيا لن تقبل باتفاقية تهدد اندماجها مع الاتحاد الأوروبي.

أتى ذلك بعدما كشفت مسودة جديدة لاتفاق اقتصادي حول «المعادن الأوكرانية» مطالبة كييف بتنازلات أكبر.

إذ بينت تلك المسودة أن واشنطن طلبت من كييف تنازلات أوسع عن أرباح مستقبلية من مجموعة من المشاريع الاقتصادية، تعويضًا لها عن المساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها إلى القوات الأوكرانية منذ بداية الحرب مع روسيا عام 2022، علماً أن أوكرانيا قدرت قيمة هذه المساعدات بـ100 مليار دولار، بينما أكد ترامب مرارًا وتكرارًا أنها تناهز 350 مليار دولار.

من ناحية أخرى أعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي، الثلاثاء، أن بلاده مستعدة لأداء «دور بناء» في سبيل إنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا وفي الوقت نفسه الدفاع عن حقوق موسكو.

وقال الوزير الصيني لوكالة «ريا نوفوستي» الروسية للأنباء قبيل اجتماع مقرر في موسكو بينه وبين نظيره الروسي سيرغي لافروف، إن الصين مستعدّة، مع الأخذ في الاعتبار تطلّعات الأطراف المعنية، لأداء دور بناء مع المجتمع الدولي في حل النزاع الدائر منذ أكثر من ثلاث سنوات.

الصين تطلق مناورات «تحذيرية» من استقلال تايوان

طائرة مقاتلة من طراز «ميراج 2000» تابعة لسلاح الجو التايواني تقترب من قاعدة هسينشو الجوية للهبوط في تايوان

«وكالات» : واكبت الصين المناورات العسكرية الواسعة التي بدأتها أمس الثلاثاء في محيط جزيرة تايوان بتحذير الجزيرة من محاولات الاستقلال، مؤكدة أن هذه المحاولات «سيكون مصيرها الفشل».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية غوو جياكون –في إحاطة إعلامية أمس– إن «تعنت سلطات الجزيرة في ما يخص الموقف من استقلال تايوان ومحاولاتها الباطلة فصل البلد من الخارج من خلال السعي إلى الاستقلال سيكون مصيرها الفشل».

وترافق هذه التصريحات المناورات العسكرية الواسعة النطاق التي بدأتها الصين أمس في المياه والمجال الجوي المحيط بتايوان، والتي تشمل مجموعة حاملة طائرات قتالية.

وصرح شي يي–المتحدث باسم القيادة الشرقية لجيش التحرير الشعبي– بأن هذه المناورات المشتركة «تشمل قوات بحرية وجوية وبرية وصاروخية، وتهدف إلى أن تكون بمثابة تحذير شديد واحتواء قوي ضد استقلال تايوان».

كما أعلن خفر السواحل الصيني أنه «دورية لإنفاذ القانون» في أنحاء تايوان، حسبما قال المتحدث باسمه، تشو أنكين.

وتأتي هذه التدريبات بعد أسبوعين فقط من مناورة واسعة النطاق في منتصف مارس الجاري، عندما أرسلت بكين عددا كبيرا من الطائرات المسيرة والسفن نحو الجزيرة.

وصرح مكتب شؤون تايوان الصيني –في بيان له أمس– بأن التدريبات كانت موجهة ضد لاي تشينغ تي، رئيس تايوان المؤيد بشدة للاستقلال.

وصرح تشانغ تشي، الأستاذ في جامعة الدفاع الوطني الصينية، في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الصيني: «نظم جيش التحرير الشعبي الصيني قوات بحرية وجوية للتدريب على مواضيع، مثل الضربات البحرية والبرية، مع التركيز على اختبار قدرة القوات على تنفيذ ضربات دقيقة على بعض الأهداف الرئيسية للسلطات التايوانية من اتجاهات متعددة».

وبينما لم يُعلن عن الاسم العملياتي للمناورات أو يصدر إشعار مسبق بها أعلنت تايوان أمس أن الصين نشرت 71 طائرة، و21 سفينة حربية خلال تدريبات عسكرية واسعة النطاق حول الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي.

وأفادت وزارة الدفاع للصحفيين –خلال مؤتمر صحفي– بأن عدد السفن الحربية شمل مجموعة حاملة الطائرات شاندونغ.

وذكرت وزارة الدفاع الوطني التايوانية أنها كانت تتابع حركة حاملة الطائرات شاندونغ منذ السبت الماضي.

وأوضحت أن مجموعتها الحاملة دخلت منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية، وهي منطقة حددها الجيش ذاتيا ويتتبعها. وترسل الصين بانتظام قطعا عسكرية إلى المنطقة، التي لا تعترف بكين بها.

وقال وزير الدفاع التايواني ويلينغتون كو «أود أن أقول إن هذه الإجراءات تعكس بوضوح سعي الصين إلى تدمير السلام والاستقرار الإقليميين»، مضيفا أن تايوان شكلت مجموعة استجابة مركزية لمراقبة التدريبات الأخيرة.

وفي شوارع تايبيه، قال الناس إن الأجواء متوترة، لكنهم كانوا أكثر قلقا بشأن الاقتصاد والتطورات المحيطة بإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وفي منشور له على منصة إكس، قال المكتب الرئاسي التايواني إن «الاستفزازات العسكرية الصارخة للصين لا تهدد السلام في مضيق تايوان فحسب، بل تقوض الأمن في المنطقة بأكملها، كما يتضح من التدريبات بالقرب من أستراليا ونيوزيلندا واليابان وكوريا والفلبين وبحر جنوب الصين، وندين بشدة سلوك الصين التصعيدي».

ويشير بحر جنوب الصين إلى الممر المائي الإستراتيجي الذي تطالب به الصين بالكامل تقريبا. كما أجرت البحرية الصينية مؤخرا تدريبات بالقرب من أستراليا ونيوزيلندا، دون سابق إنذار، مما أجبرها على تغيير مسار الرحلات الجوية التجارية في اللحظة الأخيرة.

يذكر أن الصين تعتبر تايوان جزءا من أراضيها، ويمكن إخضاعها لسيطرتها بالقوة إذا لزم الأمر، بينما يؤيد معظم التايوانيين استقلالها الفعلي ووضعها الديمقراطي.

وقد يُدخل أي صراع الولايات المتحدة، التي تحافظ على سلسلة من التحالفات في المنطقة، وهي ملزمة قانونا باعتبار التهديدات لتايوان «مصدر قلق بالغ».

وترسل بكين طائرات حربية وسفنا بحرية نحو الجزيرة يوميا، سعيا منها لاستنزاف دفاعات تايوان ومعنوياتها، على الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان الجزيرة، البالغ عددهم 23 مليون نسمة، يرفضون مطالبتها بالسيادة على تايوان.

وفي السنوات الأخيرة، عززت الصين نطاق هذه التدريبات وحجمها، من إرسال أعداد صغيرة من المقاتلات الفردية وطائرات المراقبة إلى إرسال مجموعات من الطائرات والطائرات المسيرة والسفن.

الجدير بالذكر أن تايوان والصين انفصلتا في خضم الحرب الأهلية قبل 76 عاما، لكن التوترات تصاعدت منذ عام 2016، عندما قطعت الصين جميع الاتصالات تقريبا مع تايبيه.

تبون وماكرون يتعهدان بترميم العلاقات الثنائية بعد أشهر من الأزمة

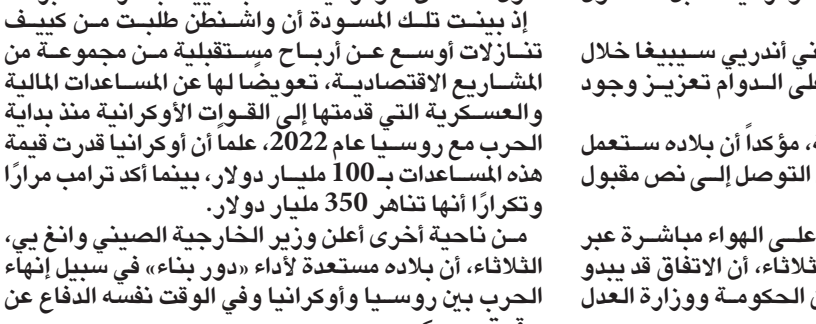
الرئيسان الجزائري تبون والفرنسي ماكرون اتفقا على لقاء قريب

«وكالات» : أكد الرئيسان الجزائري عبد المجيد تبون والفرنسي إيمانويل ماكرون –في اتصال هاتفي، الاثنين– أن العلاقات بين بلديهما عادت إلى طبيعتها بعد أشهر من الأزمة، مع استئناف التعاون في مجال الأمن والهجرة، بحسب بيان مشترك.

وقالت الرئاسة الجزائرية في بيان إن الرئيس تلقى «اتصالا هاتفيا من نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، أعرب من خلاله عن تمنياته للرئيس تبون والشعب الجزائري بالتوفيق والازدهار بمناسبة عيد الفطر المبارك».

وأشارت إلى أن الرئيسين تحادثا «بشكل مطول وصريح وودّي حول وضع العلاقات الثنائية والتوترات التي تراكمت الأشهر الأخيرة» في أول اتصال بين الزعيمين منذ يوليو الماضي في ظل أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين البلدين.

واتفق ماكرون وتبون –خلال المكالمة الهاتفية– على عقد لقاء قريب بينهما، دون تحديد موعد معين.

وجدد الرئيسان رغبتهما في «استئناف الحوار المثمر الذي أرسياه من خلال إعلان الجزائر الصادر في أغسطس 2022، والذي أفضى إلى تسجيل بوادر هامة تشمل إنشاء اللجنة المشتركة للمؤرخين الفرنسيين والجزائريين، وإعادة رفات شهداء المقاومة والاعتراف بالمسؤولية عن مقتل الشهيدين علي بومنجل والعربي بن مهيدي» وفق البيان.

وأعرب الرئيس الفرنسي عن «ثقته في حكمة وبصيرة الرئيس تبون، ودعاه إلى القيام بـ«لفتة صفح وإنسانية» تجاه الكاتب الفرنسي الجزائري بوعلام صنصال الذي قضت محكمة جزائرية بسجنه 5 سنوات.

وتحدث البيان عن أهمية «العودة إلى حوار متكافئ بين البلدين باعتبارهما شريكين وفاعلين رئيسيين في أوروبا وأفريقيا، مُلتزمين تمام الالتزام بالشرعية الدولية وبالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة».

واتفق تبون وماكرون بحسب الرئاسة الجزائرية، على «العمل سويا بشكل وثيق وبروح الصداقة هذه بُغية إضفاء طموح جديد على هذه العلاقة الثنائية بما يكفل التعامل مع مختلف جوانبها ويسمح لها بتحقيق النجاعة والنتائج المنتظرة منها».

كما اتفق الرئيسان على «استئناف التعاون الأمني بين البلدين بشكل فوري» مؤكدين «ضرورة الاستئناف الفوري للتعاون في مجال الهجرة بشكل موثوق وسلس وفعّال، بما يُتيح مُعالجة جميع جوانب حركة الأشخاص بين البلدين وفقا لنهج قائم على تحقيق نتائج تستجيب لانشغالات كلا البلدين».

وللمضي في تحسين العلاقات، سيزور وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو الجزائر في السادس من أبريل/نيسان «من أجل الإسراع في إضفاء الطابع الطموح الذي يرغب قائدا البلدين في منحه للعلاقة».

وانتكست العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا بعدما أعلنت باريس في يوليو 2024 دعمها لخطة الحكم الذاتي المغربية للصحراء الغربية التي تصنفها الأمم المتحدة من بين «الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي» وتسعى جبهة البوليساريو إلى جعلها دولة مستقلة.

وفي الخريف، تفاقم الخلاف مع توقيف بوعلام صنصال بسبب تصريحات أدلى لوسيلة الإعلام الفرنسية «فرونتيير» المعروفة بتوجهها اليميني المتطرف، واعتبر القضاء الجزائري أنها تهدد وحدة أراضي البلاد.

كما ساهم في إذكاء التوتر ملف إعادة الجزائريين الذين صدرت بحقهم قرارات إبعاد عن الأراضي الفرنسية.

وبلغت الأزمة ذروتها بعد الهجوم الذي وقع في مدينة ميلوز شرق فرنسا وأسفر عن مقتل شخص في 22 فبراير ، والذي ارتكبه جزائري رفضت الجزائر إعادته بعد صدور قرار إبعاد بحقه.